

الرأي عدد 212775 الصادر بتاريخ 14 جويلية 2021

إنّ مجلس المنافسة،

بعد إطلاعه على الإحالة الواردة من البنك المركزي التونسي بتاريخ 29 مارس 2021 المتضمنة طلب رأي مجلس المنافسة في مدى احترام مطلب ترخيص لإنشاء مؤسسة دفع من قبل مشغلي الاتصالات لمقتضيات القانون عدد 36 لسنة 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار وخاصة الفصل 11 منه.

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرخ في 15 فيفري 2006 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة.

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء أعضاء الجلسة العامة وفق الصيغ القانونية لجلسة يوم الخميس 13 ديسمبر 2018.

وبعد التأكد من توفر النصاب القانوني.

وبعد الاستماع إلى المقرر السيّد الحبيب الصيد في تلاوة تقريره الكتابي.

وبعد المداولة استقر رأي الجلسة العامة لمجلس المنافسة على ما يلي:

I. تقديم الاستشارة

1- موضوع الاستشارة

تتعلق الاستشارة بطلب تقدّمت شركات الاتصالات الثلاث أورنج تونس وأوريدو تونس واتصالات تونس بتاريخ 26 فيفري 2021 لإنشاء شركة دفع مقيمة بتونس برأس مال يبلغ سبعة ملايين دينار مملوك بالتساوي من قبل المؤسسات المذكورة وذلك في إطار القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.

وبحسب نص الاستشارة يندرج إنشاء الشركة ضمن توجهات الدولة التونسية في الدفع نحو الاندماج المالي والنهوض بالدفع الالكتروني لتقليل من استعمال وسائل الدفع التقليدية النقدية.

2- بخصوص عملية تكوين شركة الدفع

تتمثل الشركة الدفع المزمع إحداثها في شركة مشتركة بين المشغلين الثلاث للاتصالات بتونس، أورنج تونس وأوريدو تونس وإتصالات تونس، يتكون رأس مالها من 70000 سهم مقسّمة بالتساوي فيما بينها وبقيمة 7000000 دينار كما يبرزه الجدول أسفله:

المساهمين	عدد الأسهم	القيمة السهمية	قيمة الأسهم	نسبة من رأس المال
اورنج تونس	23332	100	23332	33.33
أورنج تونس أنترنات	1	100	100	0.001
اتصالات تونس	23332	100	23332	33.33
توبنات	1	100	100	0.001
أوريدو تونس	23332	100	23332	33.33
منصور	1	100	100	0.001
الخاطر الرئيس	1	100	100	0.001

المدير

العام

المجموع

100

7000000

100

70000

جدول عدد 1: توزيع رأس مال الشركة الجديدة.

وتتولى الشركة المزمع إنشاؤها بتوفير الخدمات التالية:

- فتح حسابات للمشاركين.
- عمليات تحويل بين المشاركين، عمليات خلاص الفواتير وشحن الأرصدة الهاتفية، عمليات الجارة الالكترونية، القروض الصغيرة، عمليات التحويل النقدية الكبرى.
- عمليات تحويل مالية خارجية انطلاقاً من السنة الثانية وعمليات الشراء من المواقع العالمية ابتداءً من السنة الثالثة.
- وبحسب مخطط الأعمال المقدم من قبل الأطراف المساهمة فإن حصة الشركة من السوق الوطنية للدفع الالكتروني تكون عند الانطلاق في حدود 30 % في أدنى الفرضيات و 49% في أحسنها. وأن هذه الحصة تكون بعد خمس سنوات وبحسب الفرضية الأولى في حدود 43%، وقد تبلغ نسبة 60% حسب الفرضية المتفائلة.
- وبخصوص رقم المعاملات فإن أفضل الفرضيات تتوقع أن يبلغ 135826952 دينار عند السنة الخامسة.

السنة الأولى السنة الخامسة

62609884	6089429	الفرضية المتشائمة
119221888	9678518	الفرضية المحايدة
135826952	14126807	الفرضية المتفائلة

جدول عدد 3: فرضيات تطور الشركة الجديدة.

- II. بخصوص خضوع عملية تكوين شركة الدفع لقانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار
1. عن السوق المرجعية

رجوعاً إلى ملف الاستشارة، يتبين أنّ السوق المرجعية تتعلق بسوق الدفع الإلكتروني.

1.1. مفهوم الدفع الإلكتروني

الدفع الإلكتروني، هو طريقة دفع جديدة تقوم على تكنولوجيا الإنترنت والاتصالات من ناحية، والأنظمة الذكية المرتبطة مع البنوك وشركات الأموال المتخصصة من ناحية أخرى. ومن خلال هذه الوسيلة يمكن لأي شخص القيام بتحويل أموال أو إجراء عملية شراء من أي مكان في العالم بدون أن يغادر منزله، وفي وقت قياسي. وظهرت الحاجة الملحة لوجود أنظمة للدفع الإلكتروني مع ظهور مفهوم التجارة الإلكترونية، ثم تطوّرت لتشمل عدّة مجالات بدءاً من دفع المرتبات والفواتير، مروراً بالشراء سواء من المتاجر الإلكترونية أو المتاجر التي على أرض الواقع، انتهاءً بظهور ما يسمى بالمحافظ الإلكترونية الرقمية المستقلة.

1.2. خصائص الدفع الإلكتروني

أ. الدفع الإلكتروني ليس نظام مستقل بذاته

يتميّز نظام الدفع الإلكتروني بأنّه نظام ذكي يقوم بربط تكنولوجيا الاتصالات والإنترنت مع البنوك التقليدية أو شركات الأموال، بما يسمح لعملاء البنوك أو مشتركي شركات الأموال هذه من استغلال أرصدتهم في عمليات الشراء، وسداد الفواتير، وتحويل الأموال بشكل إلكتروني، دون الحاجة للسداد النقدي التقليدي المباشر.

ب. حلول الدفع متاحة للجميع من خلال البنوك والشركات المتخصصة

تتولى عديد البنوك والشركات المتخصصة تقديم حلول الدفع الإلكتروني، ويمكن لأي شخص التعاقد إحداها لإنشاء نظام للدفع الإلكتروني لعملاءه، وخاصة في حالات بعث متجر إلكتروني على الإنترنت.

ويمكن تطبيق الدفع الإلكتروني في عمليات الشراء التقليدية، وذلك باستخدام البطاقات المدينة (البطاقة المرتبطة بالحساب البنكي والتي تعتمد في السحب من موزعات السحب البنكية) في سداد ثمن المشتريات التي يتم شراءها من أحد المتاجر على أرض الواقع.

ولا تتم العملية المذكورة بشكل مجاني، بل تقتضي استخلاص عمولات يتم إضافتها للمبلغ المدفوع أو مبلغ الشراء، وذلك نظير تقديم خدمة الدفع الإلكتروني.

ولا ينطبق هذا النظام على عمليات التسوق من خلال الإنترنت فقط، ولكنه يشمل كل عمليات الدفع والتداول المالي الإلكتروني، وكذلك عند السحب من آلات السحب البنكية والذي تقتضي أن تكون متصلة شبكياً مع قاعدة بيانات بنك الحريف.

1.3. طرق الدفع الإلكتروني

وتتعدد طرق الدفع الإلكتروني، منها ما هو عالمي عالمية، ومنها ما هو محلي.

أ. البطاقات التي تصدرها البنوك المحلية

تقوم البنوك بإصدار البطاقات البنكية بالتعاون مع شركات متخصصة وعلى رأسها شركة MasterCard و شركة Visa، والتي من أهمها:

- **البطاقة الائتمانية:** يتم إصدارها بحد ائتماني محدود وفقاً لسياسات البنك المحلي، ووفقاً لسياسات البنك المركزي. ويجب توفر ضمان ائتماني لإصدار هذه البطاقة (رصيد بنكي أو شهادات ادخار)، وذلك لضمان حق البنك في حالة التخلف عن السداد. ويتم استخدامها في الشراء عبر الإنترنت، ويمكن السحب منه من خلال آلات السحب الآلي يتم سداد مديونيتها في الشهر الذي يلي الشهر الذي تمت به المشتريات عادة.

■ **البطاقة المدفوعة مسبقاً (Prepaid card):** ويعدّ هذا النوع من البطاقات وعاء لحفظ الأموال، واستخدامها في عمليات الشراء من خلال الإنترنت. ويتم إصدارها من خلال بعض البنوك المحلية، وفيه يقوم العميل بشحنها بإيداع رصيد يستخدمه في عمليات الشراء من الإنترنت، يتم الإيداع من خلال البنك نفسه أو من خلال آلات السحب الآلي. في العادة يكون لها حد شهري للإيداع والصرف.

■ **بطاقة المدين:** هي البطاقة التي يتم إصدارها عند فتح حساب بنكي جاري، يتم استخدامها في سحب رصيد مباشرة من الحساب البنكي وذلك من خلال آلات السحب الآلي. ويتم أيضاً استخدامها في الشراء من المتاجر على أرض الواقع. وهذه البطاقة مرتبطة مباشرة بالحساب البنكي.

ب. البطاقات التي تصدرها الشركات المالية

عادة تكون هذه البطاقات مدفوعة مقدماً، ويتم إصدارها من شركات مالية متخصصة. وتستخدم في الشراء من الإنترنت، ويمكن السحب منها من خلال آلات السحب الآلي.

ت. البنوك الإلكترونية

البنوك الإلكترونية هي بنوك افتراضية متخصصة في خدمات الدفع الإلكتروني، يتم ربطها بالحساب البنكي، أو بالبطاقات البنكية، ومن أشهرها بنك PayPal.

ث. العملات الرقمية

العملات الرقمية هي اختراع حديث جداً، ويتم استخراجها عن طريق عملية تسمى التعدين (تتم من خلال حل معادلات رياضية معقدة من خلال أجهزة كمبيوتر ضخمة). وبدأت تكتسب شهرة في الآونة الأخيرة، وأصبحت مقبولة لدى الكثير من المتاجر الإلكترونية والشركات، كما أنه تم الاعتراف بها

من قبل الكثير من الحكومات، ومن أهمها البيتكوين (Bitcoin) والايثيريوم Ethereum.

ج. خدمات تحويل الأموال التابعة لشبكات الهاتف الجوال

هي عبارة عن حساب دفع إلكتروني توفره شركات الاتصالات. و يمكن الاشتراك في الخدمة بالتوجه لأقرب فرع خدمة عملاء. كما يمكن أيضاً عمل ايداع في حسابك من خلال فروع خدمة العملاء.

من خلال هذه الخدمة يمكن تحويل الأموال لأي هاتف محمول آخر يمتلك نفس الخدمة، ويمكن من خلالها أيضاً شحن الأرصدة، أو دفع الفواتير المستحقة، وبيمكن أيضاً من خلال فروع خدمة العملاء استرداد للرصيد المتاح وهذا يجعل منها حافظة نقود إلكترونية.

1.4. أهم شركات الدفع الإلكتروني العالمية:

أ. باي بال: PayPal

هو موقع إلكتروني تجاري يسمح للمستخدم بتحويل الأموال من خلال الإنترنت إلى الآخرين، ويقوم بتنفيذ عمليات الدفع للمتاجر الإلكترونية، والشركات، والأشخاص. وتعتبر PayPal من أكبر شركات الدفع الإلكتروني، وتوفر خدماتها لأكثر من 203 سوق بـ 26 عملة مختلفة في جميع أنحاء العالم، بالإضافة لتمييزها بالحفاظ على سرية البيانات، مما جعلها الاختيار الأول المفضل لأصحاب المتاجر الإلكترونية؛ لوجود اختيارات مختلفة للدفع عبر المواقع. ويجب ألا تقل أعمار مستخدمي PayPal عن 18 عاماً، ويجب أن يتوفر لديهم بطاقة سحب،

أو ائتمان، أو حساب بنك، وبريد إلكتروني؛
للتمكن من التسوق عبر الانترنت.

ب. بايونير: Payoneer

بايونير هي إحدى الشركات الكبرى **للدفع الإلكتروني**، حيث يتعامل معها الملايين من الشركات والأفراد من أكثر من 199 دولة وبأكثر من 150 عملة محلية. وتتميز الشركة بإرسال المدفوعات المالية بشكل سريع وآمن من حيث استلام المستحقات المالية، وبرسوم منخفضة تزيد من نسبة أرباح أصحاب المتاجر، والمرونة في اختيار وسيلة الدفع المناسبة، وبالعملة المحلية التي يتعامل بها المستخدم. وبعد التسجيل وعمل الحساب تقوم الشركة بإرسال بطاقة ائتمان إلى العملاء، وتمكنهم من سحب المدفوعات عن طريق ماكينات الصرف الآلي، كما يمكن استخدامها أيضاً كبطاقات ائتمان لشراء السلع.

ت. ويسترن يونيون: Western Union

هي شركة معاملات مالية بها أكثر من 500 ألف عميل، في حوالي 200 دولة حول العالم، تقبل الدفع بأكثر من 130 عملة، وقد تتجاوز قيمة المعاملات التجارية التي تقوم بها 150 مليار دولار، حيث سهّلت ويسترين يونيون عمليات إرسال واستقبال الأفراد للأموال، سواء من خلال الهاتف الجوّال أو الطرق الإلكترونية الأخرى. وتتميز بأن أي شخص يمكنه تفعيل تطبيق ويسترين يونيون واستخدامه على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة، ومن ثم يقوم بتحويل الأموال إلى شخص آخر؛ لتصله في خلال دقائق بكل سهولة وبطريقة سرية وآمنة تماماً.

ث. باي لاین: Payline

من الشركات الرائدة في مجال الدفع الإلكتروني؛ بسبب سهولة ومرونة الاشتراك بها، والحلول المختلفة لمنع النصب والاحتيال؛ لذلك فهي تتميز بالأمان والثقة عند **الدفع الإلكتروني**، بالإضافة إلى أنها توفر خطط اختيارية مختلفة لعملائها؛ كخطة البدء - خطة المتجر، وخطة التحسين والزيادة، وهذه الخطط بدون اشتراك سنوي، وتتيح للعملاء مميزات متعددة؛ مثل: سهولة الاشتراك، والحلول الآمنة لمنع الاختراق والتجسس على البيانات.

ج. بيت باي: BitPay

تعدّ هذه الشركة من الشركات التي تُبسّط عملية **الدفع** والاشتراك بكل سهولة، وتقوم بمساعدة تجار البيع بالتجزئة والمتاجر على الإنترنت والأفراد على تلقي المدفوعات عن طريق العملة الإلكترونية بيتكوين BitCoin مباشرة على الحساب المصرفي، مع إمكانية **تحويلها** إلى دولارات، وسحب النقود من خلال ماكينات الصرف الآلي. وتقوم BitPay بخطط مختلفة للأسعار، تسهل على الأفراد والشركات الاختيار؛ مثل: خطة المبتدئين، وخطة العمل التي تبلغ تكلفتها 1% من القيمة العملية.

1.5. بخصوص السوق التونسية للدفع

تتمثل خدمات الدفع، وفق الفصل 10 عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، في خدمات التنزيل والسحب نقدا وإنجاز الاقتطاعات وعمليات الدفع نقدا أو المنجزة بواسطة شيك أو كمبيالة أو الحوالات البريدية المصدرة أو أي سند ورقي آخر مماثل وعمليات تحويل الأموال وإنجاز عمليات الدفع بأية وسيلة اتصال عن بعد بما في ذلك عمليات الدفع الإلكتروني. وينصّ، فصل 20 من القانون عدد 48 ، على ان ممارسة خدمات الدفع تكون على سبيل الاختصاص من قبل مؤسسة مالية مقيمة وان تسند لهذه المؤسسة المالية صفة مؤسسة دفع.

ولا يمكن لمؤسسة دفع ممارسة عمليات الدفع المنجزة بواسطة شيك أو كمبيالة أو الحوالات البريدية المصدرة أو المدفوعة نقداً وأي سند آخر مماثل.

ويمكن لمؤسسة الدفع أن تسوّق وسائل نقد إلكتروني مسبقة الشحن ومصدرة من قبل البنوك أو البريد التونسي وأن تمارس نشاط الصرف اليدوي طبقاً للتشريع الجاري به العمل.

وأصدر البنك المركزي التونسي في 18 ماي 2020، منشورا تحت عدد 11 لسنة 2020 يضبط قواعد تقديم خدمات الدفع بواسطة الهاتف الجوال.

ويهدف هذا المنشور إلى تطوير بيئة ملائمة لاستخدام قنوات الدفع الإلكتروني و محفزة للتقليص من النقد اليدوي و دعم الاندماج المالي مع ارساء إطار ترتيب مهيكّل وموحد ينظم تقديم خدمات الدفع بواسطة الهاتف الجوال.

كما يرمي هذا المنشور إلى تنظير المتطلبات الدنيا المحمولة على عاتق المتدخلين في صناعة خدمات الدفع عبر الهاتف الجوال لدعم حماية وفعالية وسيلة الدفع هذه وتعزيز ثقة المستعملين لها . وتسري هذه القواعد على البنوك ومؤسسات الدفع والديوان الوطني للبريد وعلى مشغلي محولات الدفع عبر الهاتف الجوال المرخص لها من قبل البنك المركزي التونسي.

2. المجلس

نصّت أحكام الفقرة الأولى من الفصل السابع من القانون عدد 36 لسنة 2015 المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار على أنّه : "يعدّ تركيزا اقتصاديا بحكم هذا القانون كل عمل مهما كان شكله ينجّر عنه نقل كلّ أو جزء من ملكية أو حق الانتفاع من ممتلكات أو حقوق أو سندات مؤسّسة من شأنه تمكين مؤسّسة أو عدة مؤسسات من ممارسة سيطرة حاسمة على نشاط مؤسّسة أو عدة مؤسسات أخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة".

ورجوعا لهذه الأحكام فإنّ إنشاء شركة دفع إلكتروني تجمع المشغلين الثلاث لشبكات الهاتف الجوال اتصالات تونس واورنج تونس وأوريدو تونس، لا تعتبر عملية تركيز اقتصادي على نحو ما اقتضاه الفصل المذكور أعلاه بما يخرجها عن أحكام القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وصدر هذا الرّأي عن الجلسة العامة لمجلس المنافسة بتاريخ 13 ديسمبر 2018 برئاسة السيّد رضا بن محمود وعضويّة السيّدات والسّادة ريم بوزيّان و سنده بالشيخ وعصام اليحياوي ومحمد شكري رجب، وبحضور المقرّر العام السيّد محمّد شيخ روجه وكاتب الجلسة السيّد نبيل السّماتي.

الرئيس

رضا بن محمود